مجلس النواب
الفريق الاشتراكي
الرقم :6386

الرباط في : 22/5/2018

إلى السيد وزير الداخلية
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

مشروع تأهيل الشوارع الرئيسية بجماعة جرسيف

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كما تعلمون السيد الوزير المحترم، أن الجماعات في ظل الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 من رمضان 1436 الموافق لـ 7 يوليو 2015 بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات، تشكل أحد مستويات التنظيم الترابي للمملكة، وهي جماعة ترابية خاضعة للقانون العام، وتتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، ويرتكز عملها على مبدأ التدبير الحر.

وحيث أن هذا القانون أناط بالجماعة عدة اختصاصات، أبرزها وضع برنامج عملها وتنفيذه، حيث تقوم الجماعة بإحداث وتدبير المرافق والتجهيزات العمومية اللازمة لتقديم خدمات القرب، في احترام تام لمبدأ العدالة المجالية بتراب الجماعة.

وحيث أنه مؤخرا، على مستوى جماعة جرسيف انطلقت أشغال تهيئة مجموعة من الشوارع الرئيسية من بينها شوارع ابن الهيثم، محمد الخامس، ومولاي رشيد ... إلخ، وبطريقة عشوائية وفي غياب أي تنسيق مع باقي المصالح المعنية بالتجهيزات الموجودة بالأرصفة من قنوات الماء الصالح للشرب والشبكة الكهربائية والصرف الصحي وشبكة الهاتف وغيرها.

وحيث أن هذا المشروع أعلن عن انطلاق أشغاله في ظروف جعلت الجميع يتسأل عن لوحات التشوير الحاملة لمعطيات المشروع والصفقة المتعلقة به، والشركة التي عهد إليها بإنجازه ومصدر التمويل، خاصة وأن ساكنة الجماعة تتحدث عن تحويل الاعتمادات التي سبق أن خصصتها المديرية العامة للجماعات المحلية لهذه الجماعة من أجل أداء مساهمتها في مشروع تأهيل ملعب المسيرة الخضراء.

وحيث أن ساكنة جماعة جرسيف تشكك في وجود صفقة تتعلق بهذا المشروع من عدمها، وعلاقة مسير المقاولة برئيس الجماعة، وتحويل الاعتمادات المخصصة للملعب.

وحيث أن الارتجالية هي التي تسود التسيير في جماعة جرسيف من قبيل تأخير الاعلان عن الصفقات إلى حين إنهاء الأشغال وتولي عائلة الرئيس مهام إنجاز مختلف المشاريع التي تشرف عليها الجماعة.

لذا أسائلكم السيد الوزير المحترم:

.عن إمكانية قيام أطر المفتشية العامة للإدارة الترابية بالمراقبة والتحقق من التسيير الإداري والتقني والمحاسبي للمصالح التابعة لجماعة جرسيف في إطار أعمال التفتيش الاستثنائية التي تقررونها؟

.وهل فعلا هناك صفقة تتعلق بالمشروع موضوع هذا السؤال؟ ولمن آلت؟ وما علاقتها برئيس الجماعة؟ ولماذا لم يتم نصب علامة التشوير المتعلقة بالورش؟ وهل فعلا تم تحويل الاعتمادات التي كانت مخصصة سلفا لتأهيل ملعب المسيرة؟

.وما هي الإجراءات التي ستتخذ من طرفكم لوقف مهزلة تمرير الصفقات عن طريق سندات الطلب، ودمقرطة أداء المجلس في مختلف أعماله؟ وكذا تمرير الصفقات لعائلة الرئيس؟

.ما هي الإجراءات العملية والآجال الزمنية التي ستعتمد من طرف وزارتكم لتصحيح الوضع بهذه الجماعة؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بعزيز سعيد